دعم نقابي يضمن تنفيذا سلسا لخطة توطين الوظائف في سلطنة عُمان

جديد المشهد الاجتماعي العماني إصغاء السلطات لصوت النقابات

الصعوبات الاقتصادية التى واجهتها سلطنة عمان بسبب تذبذب أسعار النفط وجائحة كورونا، ومــّا ترتّب عنها من تبعات اجتماعية أطلقت جهدا وطنيا عاما لتجاوز الأزمة، تميّز بحالة من التناغم والتضامن بين السلطات والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية، جسّدها أنضمام النقابات العمالية لجهود توفير الوظائف للمواطنين كمطلب أنى عاجل.

> لعمّال سلطنة عمان لموقفه من بدء تطبيق قرار وزاري يهدف لإعادة تنظيم استقدام الأيدي العاملة من الخارج، ليعكس تنامي دور النقابات العمّاليـة فـي السـلطنة واكتسابها صوتا مسموعا لدى السُّلطة، ليس فقط في مجال الاعتناء بشوون العمال وحقوقهم، ولكن أيضا في عملية إعادة ترتيب أوضاع سوق الشغل وإزالة اختلالاته المتراكمة على مدى عشريات من الزمن وأبرزها غرقه بالوافدين على حسساب المواطنسين، وهي المشسكلة التي وصلت مرحلة حرجة ولم يعد بالإمكان السكوت عنها بعد التظاهرات الأخيرة للعاطلين عن العمل.

وأكّد الاتحاد أن تطبيق القرار الوزاري الخاص بتعديل رسلوم إصدار وتجديد تراخيص استقدام القوى العاملة غير العُمانية ومزاولة عملها ضمن المهن العليا والمتوسطة والمهن الفنية والتخصصية المحددة، ستكون له انعكاساته الإيجابية على سبوق العمل وعلى الاقتصاد الغماني والقطاعات الاقتصادية بشكل عام في السلطنة.



وشرعت السلطنة مؤخرا في تسريع عملية توطين الوظائف عبر سلسلة من الإجراءات والقرارات المسحعة علي توظيف العمانيين بدل الوافدين الذين بلغت نسبتهم وفق إحصائيات سنة 2020 أكثر من 41 في المئة من إجمالي سكان

وأعلنت وزارة القوى العاملة العمانية مؤخّرا أن مطلع يونيو الجاري

◘ مسقط – جاء إعلان الاتّحاد العام هو موعد بدء تطبيق القرار المذكور الذي كانت الوزارة نفسها قد أصدرته في نوفمبر الماضي، ونـصّ علىٰ الترفيع في رسوم التراخيص باستقدام العمال من البيانات حسب المهن والاختصاصات.

رئيس مجلس إدارة الاتحاد العام لعمال السلطنة في تصريح لوكالة الأنباء العُمانية "إنَّ هذا القَرَّار يأتي مواكبا لرؤيــة عُمــان 2040، مــن حيث ارتباطه يتصنيف السلطنة ضمن مؤشر التنافسية العالمي وزيادة متوسط نصيب الفرد في الناتج المحلي والناتج الإجمالي

والروية المشار إليها في كلام البطاشي عبارة عن خطة تنموية من ثلاثـة محـاور أساسـية هي: الإنسـان والمجتمع، والاقتصاد والتنمية، والحوكمة والأداء المؤسسي، ومن أبرز أهدافها تنويع الاقتصاد العماني والحد

واعتبر البطاشي أنّ القرار يساعد

كما أشار إلى دور الأوضاع الاقتصادية الحالية في تسريع عملية مراجعة وإعادة النظر في بعض القرارات وأبجاد معالجات سريعة لصالح الكفاءات الوطنية.

الخارج وتجديدها وكذلك رسوم تسجيل وقال نبهان بن أحمد البطاشي

من ارتهانه للنفط وتعزيز تنافسيَّته.

في إيجاد فرص لإحلال القوى العاملة الوطنية محل الوافدة مما سيفتح آفاقا جديدة لها ويطور مهاراتها في وظائف وقطاعات جديدة، متوقّعا أن تكون له أبعاد اقتصادية وأخرى اجتماعية، وأن يفتح المجال للعمانيين لتطوير مهاراتهم في أي منصب بأي قطاع وإثبات جدارة الكفاءات الوطنية في إدارة دفة القطاعات

وواجهت سلطنة عمان صعوبات اقتصادية ومالية بسبب التراجع الكبير في أسعار وما فرضته حائحة كورونا من



اعتراف بالمشكلة ومسارعة لمعالجتها اقتصاديا واجتماعيا

شبح العلاقة مع جبهة

عملية التعمين (تشعيل العمانيين بدل الوافدين) والتعيين وإيجاد مساحات كبيرة يستطيع العمانيون التنافس فيها، مشيرا إلى أنه في الفترة القادمة سيكون هناك دور أكبر للعمالة الوطنية على مستوى القيادات الوطنية.

وكانت السلطات العمانية قد أعلنت فى يناير الماضي استثناء المقيمين الأجانب من عدة قطاعات ومهن لتصبح حكرا على المواطنين في الدولة الساعية لتنفيذ حزمة كبيرة من الإصلاحات يطال كثير منها الاقتصاد، سعيا لتنشيطه والرفع من إنتاجيته، بما في ذلك

خلق المزيد من الوظائف للمواطنين العمانيين المقبلين على سوق العمل بشبكل متزايد.

ومن شان دعم النقابات للقرارات المتعلقة بتوطين الوظائف أن يساعد على تطبيق خطة التوطين بالسرعة والسلاسة المطلوبتين، وكذلك تفكُّك أي ممانعة لها من قبل جهات فاعلة في سوق الشعل اعتادت على الاستفادة من استقدام عمالة أجنبية قليلة التكلفة على أصحاب المشاريع لكنها مكلفة للدولة خصوصا لحهة التحويلات المالية للعمال الوافدين نحو بلدانهم الأصلية.

الكاظمي يلتمس لدى العبادي مدخلا للتصالح مع الحشد الشعبي

 بغداد - قرأت مصادر سياسية عراقية الأطراف أهملتها وتجنبت التعليق عليها في اللّقاء الـذي جمـع رئيس الـوزراء مصطفئ الكاظمي برئيس الحكومة الأسبق حيدر العبادي، ملامح جهود لترميم علاقة الكاظمي بميليشيات الحشيد الشعبي التي بلغت في الفترة الأخيرة درجة غير مسلبوقة ملن التوتر بعد قيام القوات الحكومية باعتقال القيادي الكبير في الحشيد قاسم مصلح على ذمة التحقيق في قضايا إرهاب وفساد.

ولفتت المصادر إلى أنّ اللقاء جاء بعد تقديم العبادي لمبادرته بشسأن الحشيد والتى تضمّنت إلىٰ جانب مقترحات بشأن تنظيم علاقته مع الدولة اعترافا بدوره وثناء عليه ودعوة إلى حماية ذلك الدور

وٰقالت إنّ في لقاء الكاظمي بالعبادي إشارة إلى استعداد رئيس الوزراء للتعامل مع المبادرة رغم أنّ غالبية

بسبب أن محتواها تحصيل حاصل، خصوصا بالنسبة للحشد المفروض كأمر واقع ولا يكاد يكون في حاجة للاعتراف بدوره من قبل أحد بعد أن تمّ استيعابه ضمن مؤسسات الدولة ليستفيد من تمويلاتها ومظلّتها القانونية دون أن يكون خاضعا بشكل فعلى لقوانينها.

وقالت مصادر حكومية إنّ رئيس الـوزراء بحث مـع العبادي الـذي يرأس أنضًا ائتلاف النصر النيابي "أخر مستجدات الأوضاع في البلاد"، كما "جرى خلال اللقاء مناقشية خطط الحكومة في مواجهة التحديات التي تواجه العراق والاستعدادات لتوفير البيئة الآمنة للانتخابات المبكرة".

ويحاول الكاظمى تأمين أكبر قدر من الهدوء خلال الفترة المتبقّية على الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها

لنتسامح ونتصالح

الأقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية بما في ذلك ضغوط الأحزاب والميليشيات الشيعية عليه، تصعب مهمّته إلى حدّ بعيد وتهدّده بالفشيل

قيود على عدد من الأنشطة الاقتصادية

بما ذلك النشاط السياحي الذي تعتمد

. عليه السلطنة كمصيدر إضّافي لتمويل

موازنتها. وكان أبرز تجسيد للأزمة

تظاهر مواطنين عمانيين الأسبوع

الماضي للمطالبة بالوظائف وهو الأمر

الندي تعاملت معه السلطات بمرونة

وتفهّم وحاولت إيجاد حلول سريعة

للمشكلة في انتظار استكمال وضع

وكان من المقرر أن يتم البدء في

تطبيق الرسوم الجديدة على استقدام

العمال من الخارج في شهر أغسطس

الحلول الأبعد مدى.

و"رمى المنديل" قبل استكمال المهمة. ومن هذه الزاوية لا يجد رئيس الوزراء الذي لا يمتلك مضلّة حزبية وهو متّهم من الأحزاب والميليشيات الشيعية الموالية لإيران ب"العمالة" للولايات المتّحدة وبالتواطؤ معها، بدّا من التقرّب من شخصيات محسوبة على تلك القوى بهدف التهدئة وتجنب الصدام.

ولذلك يوفّر له تقاربه مع شـخصيات من مستوى العبادي المحسوب كزعيم لشقّ معتدل ضمن حزب الدعوة الإسلامية ذي النفوذ الكبير في العراق نوعا من الدعم والحماية.

ورغم خلافات العبادي مع زعيم الحزب نوري المالكي، إلا أن علاقاته تظل جيّدة مع قادة كبار في الحشد وزعماء أبرز الميليشيات المشكّلة له مثل هادي العامري زعيم ميليشيا بدر، ومقتدى الصدر زعيم التيار الصدري وصاحب ميليشيا سرايا السلام.

وإثر الفوضى التى أحدثتها الميليشيات في بغداد بعد اعتقال مصلح من قبل قوّة عراقية خاصة تابعة لوزارة الداخلية، قدّم العيادي مبادرته التي حملت عنوان "الحشيد الوطني"، وجاء في ديباجتها إنه "مع تزايد الاحتكاك ومع اقتراب الانتخابات، والتزاما بالمسؤولية الوطنية، يعلن حيدر العبادي مبادرة الحشد الوطنى الخاصة بالحشد الشعبى ويدعو الحكومة والقوى السياسية لمناقشتها وتبنيها لحل الإشكالات القائمة

الملف، وللحيولة دون ذهاب الأوضاع إلى تطورات لا تخدم استقرار الدولة وأمنها ومصالح شعبها".

القادم، لكنّ المستجدّات حتّمت التعجيل

وتابع البطاشي أن القرار سيرجح

الكفِّة لصالح القوى العاملة الوطنية

عندما يفاضل أصحاب العمل بين التكلفة

لتشعيل القوى العاملة الوطنية أو جلب

القوى العاملة غير العُمانية، ويمكن في

ما بعد مراجعة هذه القرارات إن استدعى

الواقع ذلك بحيث تحقق توازنا أكبر بين

وأضاف أن السلطنة كبيئة عمل

لا تضع اشتراطات كبيرة حيث تترك

فرص التنافسية هي الفيصل في

أطراف المصلحة في سوق العمل.

بتطبيق القرار.

العبادي تعايش مع تغوّل الحشد أثناء رئاسته للحكومة والكاظمي مضطر لذلك بعد أن جرّب صعوبة المواجهة مع الميليشيات

وحفل متن المبادرة بالثناء على الحشيد بوصفه "قوة قتالية وطنية مُشرّفة ساهمت وتسناهم بمعنارك التحريس والخلاص من الإرهاب. وهو قوة قتالية مُشرعنة بقرارات مجلس النواب والحكومة".

كما اعتبر العبادي أنّ "بقاء الحشد الشعبى ضرورة فهو قوة إستراتيجية للوطـن والدولـة. وعليـه يجـب رفـض محاولات حلّ الحشيد الشيعبي ورفض شيطنته أو تجريمه أو تحميله إسقاطات

وكان العبادي نفسه قد عاني أثناء قيادته الحكومة العراقية بين سنتى 2014 و2018 مـن تغوّل الحشـد ومنازعته له صلاحايته في اتخاذ القرار السياســي والعسكري، لكنَّه اضطر في الأخير إلىٰ التعايـش معه وفتـح الطريق له لاختراق مؤسسات الدولة لاستما مؤسستها الأمنية والعسكرية. ولا يبدو أنّ رئيس الوزراء الحالي بصدد الحياد عن هذا النهجُ بعد أن تبيّن له محدودية قدراته في مواجهة الميليشيات.

في مواجهة تبعات العلاقات الوثيقة التي ريطتها بتنظيمات إرهابية مجرّمة دولياً، وذلك في مرحلة تتَّجه خلالها الدولة الخليجية الغنية بموارد الغاز إلى إعادة ترميم علاقاتها الإقليمية بعد أن مثلت صلات الدوحة بتلك التنظيمات سببا مباشسرا فسى خلافاتها العميقة مع عدد عواصم الإقليم.

ورفضت الحكومة القطرية ما وصفته د الادعاءات الخطيرة التي ليس لها أسلس من الصحة"، وذلك في إشارة إلى معلومات أوردها تقريس لصحيفة ذي تايمن البريطانية بشئن قضية مرفوعة أمام المحكمة العليا في لندن تتضمّن اتّهاما للسلطات القطرية بنقل الملايين من الدولارات إلى جبهة النصرة في سوريا. ووصف مكتب الاتصال الحكومي القطري في بيان على موقعه الإلكتروني تقريس الصَّحيفة بالمتحيِّن والمبنى "علىّ

مزاعم مضللة وتشويه للحقائق". كما هاجم البيان كاتب التقرير شخصيا أندرو نورفولك متهما إياه بأنّ لديه "سجلا طويلا من الترويج للإسلاموفوبيا".

وكانت الصحيفة قد أوردت في التقريــر الذي حمل عنــوان "قطر ضخت الملايسين مسن السدولارات لإرهابيي جبهة النصرة في سوريا" أنّ "قطر تواجه اتهامات بلعب دور رئيس في عملية سرية لغسل الأموال لإرسال الملايين من الدولارات إلى إرهابيين في سوريا".

وذكرت أنّ "دعوى قضائية تم رفعها (الأسبوع الماضي) أمام المحكمة العليا في لندن تزعم أن مكتبا خاصا تابعا لأمير قطر كان في قلب طرق سرية تم من خلالها

النصرة يعود لملاحقة قطر

تقــل الأموال إلىٰ جبهــه الم

لتنظيم القاعدة". وبيّنت أن "بنكين قطريين والعديد من المؤسسات الخيرية ورجال أعمال أثرياء وساسة بارزين وموظفين حكوميين كانوا من بين المتّهمين في الدعوى".

وقال نورفولك في تقريره "يزعم المدعون أن كل طرف ممن سبق ذكرهم لعبوا دورا في المؤامرة المزعومة نيابة عـن الدولة القطريـة"، وإنّ "المؤامرة تمت بقيادة أعضاء بارزين في النخبة الحاكمة القطرية قدموا أموالا لدعم وتسهيل نقل الأموال إلى الإرهابيين المتحالفين مع القاعدة في الحرب الأهلية السورية".

تمويل جبهة النصرة تم بمشاركة الإخوان المسلمين وعبر لقاءات في تركيا بين شخصيات قطرية وممثلين للجماعات الإرهابية

وبحسب الصحيفة ذاتها فإنّ من تفاصيل الدعوى المرفوعة ضد قطر "أن غسيل الأموال الذي تم لأغراض إرهابية جرى من خلال عقود بناء مبالغ في أسعارها، وشراء عقارات مأموال كبيرة ومبالغ مالية غير منطقية للعمال السوريين المهاجرين".

كما أشارت الدعوى إلى أنّ عملية التمويل السرية تمت عبر جماعة الإخوان المسلمين وتضمنت لقاءات في تركيا بين شخصيات قطرية بارزة وممثلين للجماعات الإرهابية في سوريا".